إدارة
العلاقات
الخارجية

صنـــدوق النقــد الدولـــي

بيان صحفي رقم 10/10
للنشر الفوري
٢٠ يناير ٢٠١٠

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

مدير عام الصندوق، دومينيك ستراوس-كان: آسيا تستطيع قيادة التحول في الاقتصاد العالمي

صرح السيد دومينيك ستروس-كان، مدير عام صندوق النقد الدولي، في كلمة أمام المنتدى المالي الآسيوي المنعقد في هونغ كونغ، إن آسيا تقود العالم في مسيرة تعافي الاقتصاد من الأزمة، وإن استمرار الديناميكية التي تتسم بها المنطقة يمكن أن تعزز دورها في الاقتصاد العالمي. وقال أيضا: "لقد حان الوقت لكي تقدم آسيا مساهمة أكبر في رسم المشهد الاقتصادي العالمي في مرحلة ما بعد الأزمة." وأضاف: "ربما تكون اللحظة الراهنة لحظة تاريخية بالنسبة لآسيا ــ لحظة للتحول."

وللحفاظ على أداء النمو القوي، أشار السيد ستراوس كان إلى أن آسيا ــ كبقية أنحاء العالم ــ ينبغي أن "تتواءم مع ما تتطلبه مواجهة التحديات الجديدة في اقتصاد ما بعد الأزمة". وقال إن كثيرا من البلدان الآسيوية بدأ بالفعل في "التحرك بسرعة لتحديد أهم العناصر المكوِّنة لنموذج جديد يمكن أن يحقق لها النمو المستمر." ويتضمن ذلك إدراك أن هناك حدودا لوتيرة نمو الصادرات وأن الطلب المحلي والإقليمي ينبغي أن يساهم بدور متزايد الأهمية في دعم النمو الآسيوي.

وفي هذا الصدد، أكد المدير العام أن "ذلك لا يعني أن آسيا ينبغي أن تصبح منغلقة. إنما يعني تنشيط الطلب المحلي وإعطاء دفعة للتجارة البينية الإقليمية. وتصب إعادة موازنة نموذج النمو الآسيوي في صالح المنطقة، لأنها تحقق الحد من اعتمادها على الطلب الخارجي؛ وهي تصب في الصالح العالمي أيضا."

وركز السيد ستراوس-كان في تعليقاته على آسيا في سياق الحديث عن التحديات الاقتصادية الكبرى التي تواجه العالم. وقال في هذا الصدد إن "٢٠١٠ سيكون عاما حاسما ــ فهو أول عام تستطيع البلدان أن ترفع أبصارها فيه استشرافا لأفق المدى الأطول." ومن حيث السياسات اللازمة لبناء اقتصاد عالمي أقوى وأكثر قابلية للاستمرار، أشار سيادته إلى ثلاث قضايا على وجه التحديد:

- الحفاظ على زخم الإصلاح في القطاع المالي، بما في ذلك إرساء قواعد أقوى ــ وأكثر ذكاء ــ لأعمال التنظيم والرقابة: وفي هذا الصدد قال المدير العام: "لا يمكننا العودة إلى سابق الحال".

- تحديد مصادر جديدة للنمو يمكن أن تساعد في حفز الطلب الخاص: وهنا أشار المدير العام إلى ضرورة إجراء إصلاحات في سوق العمل والمنتجات من شأنها إعطاء دفعة للإنتاجية، فقال إن "جهود تعزيز الاقتصاد "الأخضر" يمكن أن تدعم أيضا جهود إعادة الهيكلة."

- ضرورة توثيق التعاون الدولي على مستوى السياسات: وفي هذا الخصوص قال المدير العام إن "إطار التقييم المتبادل" الذي وضعته مجموعة العشرين يمثل خطوة مهمة في الاتجاه الصحيح ــ وهي عملية تهدف إلى ضمان وضع كبرى الاقتصادات في العالم في موضع المساءلة المتبادلة فيما بينها لضمان تحقيق نمو قوي ومستقر وقابل للاستمرار. وأضاف سيادته: "يقدم الصندوق الدعم التحليلي لهذا المنهج المبتكر في التعاون متعدد الأطراف. وأنا أعتقد أن هذا الإطار الجديد يمكن أن يكون عنصرا من العناصر الأساسية في تحول الاقتصاد العالمي في عام ٢٠١٠ وما بعده."

وأشار المدير العام إلى كثرة التغييرات التي أجراها الصندوق في العاملين الماضيين لتحسين قدرته على التحرك بسرعة أكبر في مواجهة الأزمات ــ بإصلاح أدواته المستخدمة في الإقراض، وترشيد الشرطية المرتبطة ببرامجه، وتحسين نظام حوكمته. وتعهد المدير العام بإجراء مزيد من التغييرات في ٢٠١٠، ومنها "إصلاح أساسي في الصلاحيات المخولة للصندوق، ومزيد من التركيز على المخاطر النظامية، بدلا من الاقتصار على المخاطر ذات الخصوصية القُطْرية، لا سيما في القطاع المالي؛ واستحداث أدوات تمويلية تكفل التأمين اللازم لمعالجة أزمات العصر الحديث."

وأضاف السيد ستراوس-كان أن آسيا تقوم بدور متزايد أيضا في صندوق النقد الدولي ــ حيث تُعطى حصة عضويتها وصوتها في الصندوق وزنا يتناسب مع وزنها الراهن في الاقتصاد العالمي.

وقال المدير العام: "مع تنامي القوة الاقتصادية التي تتمتع بها آسيا، يتنامى بالمثل اهتمامها بنجاح أداء الاقتصاد العالمي. ومع قيام المنطقة بدور أكبر في الحوار العالمي حول السياسات، أرى أن هناك إمكانية كبيرة في أن يستفيد العالم من أفكار آسيا وتجاربها السابقة. فكلنا يمكن أن يتعلم الكثير من آسيا.

وفي هذا السياق، أشار السيد ستراوس-كان إلى أن الصندوق ينظم بالتعاون مع حكومة كوريا مؤتمرا رفيع المستوى حول ديناميكية الاقتصاد الآسيوي يُعقد في يوليو ٢٠١٠ في العاصمة الكورية سول.